

وبدأت الحملة في الاطراف ، وراحت حلقتها تضيق ، حتى وصلت في بعض الاماكن الى جدار القرية . وما تزال الحملة مستمرة الى يومنا هذا (١٩٧٨) . وانتهجت السلطات في تلك العملية كل اساليب القمع والخداع . فاعلنت الاراضي مناطق عسكرية ، وحظرت على الفلاحين دخولها . وبمرور ثلاث سنوات ، طبقت عليها احكام قانون الاراضي البور العثماني ، وصادرتها . وازاضي معليا ، كغيرها من القرى العربية ، معظمها من فئة « الميري » ، التي يملك الفلاحون فيها حق الاستثمار ، دون الرقبة . وعلى هذه الفئة من الاراضي بالذات ، يسري قانون الارض البور . وقسمت الارض المصادرة بين المستوطنات اليهودية ، القديمة منها والمستحدثة ، على اختلاف اهرائها السياسية . فعلى صعيد نهب الاراضي العربية ، تساوى المستوطنون الصهاينة في الجشع ، ولا فرق فيهم بين يسار ويمين .

وفي مرج ترشيحا ، اقيم موشاف معونة . جاء مستوطنوه من مهاجري رومانيا . وبنوا قريتهم التعاونية على الطراز الاوروبي : بيوت منتشرة في قلب الارض ، كل في قسيمته . لم تعجبهم تقاليد البناء المحلية ، حيث يبسوت القرية مجمعة ، تقوم عادة على مرتفع من الارض ، وحدث مرة ، ان غمرت مياه الفيضانات ، في ليلة ماطرة ، اراضي الموشاف . وفي صباح اليوم التالي ، كان فلاح معليا يجمعون البط والاوز من وادي جعتون ، على مسافة عدة كيلو مترات . وعمد المستوطنون الى حفر خندق ، يصرف مياه الفيضانات ، واعتبروا مشكلتهم تقنية ، يمكن درسها وايجاد حل لها . والمهم ان يحافظ المستوطنون على طبائعهم وتقاليدهم المستوردة ، وان يميزوا انفسهم عن سكان البلد الاصليين . وكان اهالي معليا ينظرون اليهم ببعض العجب ويتساءلون : ما لهؤلاء وهذه الارض ! فلا هي منهم ، ولا هم منها في شيء . لقد اعتادوا الربط بين المرج واهالي ترشيحا ، حيث ترك كل فلاح منهم طابعه الخاص على قطعة ارضه . كانت كل قسيمة تعكس خصوصية مالكيها . فاصبح المرج كله يعكس عمومية الاستيطان : بيوت موحدة المظهر ، وقسائم ارض ، كل منها نسخة طبق الاصل عن الاخرى . هكذا بدا المستوطنون في نظر فلاحي معليا - نماذج مكررة .

وفي التقسيم العسكري الجديد للمنطقة ، اصبح الطريق العام ، المار في سفح التل الى الجنوب ، والذي كان يصل معليا بترشيحا ، هو الحد الفاصل بينها وبين معونة . وعليه فلاهالي معليا حق التجول الحر في بلدهم ، وحتى الجانب الشمالي من الطريق ، الذي يقترب من بيوت القرية المتطرفة الى مسافة تقل عن مائة متر . واجتياز الطريق يستلزم تصريحاً عسكرياً ، لا يمكن الحصول عليه دون العبور الى الطرف الثاني . وهذه جنحة ، قد يقدم فاعلوها الى المحكمة . وكان الحاكم العسكري ، الذي انيط به منح التصاريح ، قد